

الأجندة الوطنية ومبادرات الإصلاح والتنمية

د. محمد عبد العزيز ربيع

الأجندة الوطنية هي خطة عمل إستراتيجية تنطلق من رؤية واضحة وتحدد أهدافا مجتمعية لتنمية شاملة تقوم على الواقعية والفكر المستنير والمبادرة الجديدة. وانطلاقا من التحديات المتعددة والمتنوعة التي تواجه الأردن في الوقت الراهن قامت لجنة الأجندة الوطنية بتحديد أهدافها العامة والقطاعات الإنتاجية والخدماتية التي تسعى إلى تطويرها، وذلك من أجل تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة والمطلوبة، والانتقال بالوطن من الواقع المعاش إلى الواقع المنشود. وهذا يعني أن الأجندة الوطنية هي محاولة لحشد الإمكانيات المتاحة، المادية وغير المادية، لإحداث تحولات واسعة وعميقة في بنية المجتمع والاقتصاد والمؤسسة السياسية، وصولا إلى حالة جديدة تتصف باستمرارية النمو الاقتصادي، وديناميكية التطور العلمي والتكنولوجي، وحدوث ازدهار ثقافي. ويعتبر النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى حياة المواطن، ورفع سقف الحريات السياسية وغير السياسية، والقضاء على البطالة والفقر، والإصلاح الإداري والقضائي والتعليمي الأهداف الأساسية التي تسعى الأجندة الوطنية إلى تحقيقها وتعمل من أجل تجسيدها على أرض الواقع.

الأهداف والمنطلقات

انطلق مشروع الأجندة الوطنية في الأردن من رؤية ملكية رسمت خطوطها العريضة التطلعات السامية والتحركات البناءة التي قام بها جلالة الملك عبد الله الثاني على مدى السنوات الأخيرة بهدف تحقيق رفعة الوطن ورفاه المواطن. وفي الواقع، اتجه جلالة الملك، ومنذ أن تسلم مقاليد الحكم وأمانة القيادة، إلى العمل الدؤوب على تنمية الاقتصاد الوطني، ونشر الوعي العلمي والتكنولوجي، وإرساء أسس الديمقراطية، وتعديل القوانين لضمان حرية الفكر والنشاط السياسي وتشجيع الاستثمار، والإسهام في جهود تحقيق السلام والأمن في البلاد العربية. وهذا جعل الأردن في مقدمة الدول الرائدة في المنطقة العربية في مجالات الإصلاح السياسي والاقتصادي، والتعامل بوعي وإيجابية مع استحقاقات عصر المعرفة ومسيرة العولمة والتوازنات الدولية الجديدة.

تقول الوثيقة الأساسية للأجندة الوطنية، والتي قامت مجموعة من الشباب الباحثين بأعدادها، بأن الأجندة "تسعى إلى تحديد أهداف تنموية شاملة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية". وتحدد الأجندة في الواقع 13 هدفا رئيسيا تحاول من خلالها التعامل مع الجوانب المختلفة لمتطلبات التنمية الشاملة. ولقد لخص الدكتور مروان المعشر نائب رئيس الوزراء تلك الأهداف يوم الأربعاء الموافق 2005/6/23 في مقابلة صحفية حين قال إن الهدف الرئيسي للأجندة الوطنية هو رفع مستوى معيشة الفرد وتحسين نوعية الحياة، وأن أهم التحديات التي تواجه الأردن هي البطالة والتي تقدر بحوالي 14% من قوة العمل الأردنية. ولقد أضاف الوزير قائلا بأن مواجهة تحدي البطالة يتطلب زيادة الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل وللداخليين إلى سوق العمل من الشباب. وفي الواقع، تتجاوز معدلات البطالة في الأردن التقارير الرسمية بكثير، وذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار أن مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل تقل عن نصف مشاركة المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل، ولا تساوي سوى 45% فقط من مشاركة المرأة في سوق العمل في مثيلاتها من الدول النامية. وهذا يعني أن تحدي البطالة في الأردن سيزداد كثيرا في السنوات القادمة لان من شأن التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الجارية، ومنها زيادة إقبال المرأة على التعلم في الجامعات، تشجيع المرأة الأردنية على دخول سوق العمل بأعداد كبيرة ومتسارعة.

مما لا شك فيه أن تشجيع الاستثمار وزيادة النشاطات الاقتصادية وتنوعها يخلق فرص عمالة جديدة وكثيرة، لكن ليس من الضرورة أن تؤدي فرص العمل الجديدة إلى خفض معدلات البطالة الحالية، وذلك لأن موقف العامل الأردني من بعض الأعمال والمهن لا زال سلبيا للغاية. إن التعامل مع مشكلة البطالة الواسعة التي أصبحت هيكلية يتطلب وجود قابلية لدى الشخص العاطل عن العمل لتحمل مسؤوليات الأعمال الجديدة والقيام بأعمال يعتبرها دونية ولا ترقى إلى مستواه الاجتماعي. كما يتطلب أيضاً وجود مجتمع يحترم العمل مهما كان نوعه ولا يعاقب العامل الذي يمارس الأعمال اليدوية ويزاول المهن التي لا تحظى بتقدير العامة من الناس. وهذه قضية ثقافية هيكلية لم تتطرق الأجندة الوطنية للتعامل معها، ولا حتى إلى ذكرها. وسأعود إلى توضيح أبعاد هذه المعضلة وطرح بعض الأفكار للتعامل معها لاحقا في هذه الدراسة. واكتفي هنا بذكر حقيقة واحدة تتعلق بهذه القضية، إذ تشير الإحصاءات إلى أن أعداد العاطلين عن العمل في الأردن هي في حدود 200 ألف شخص، بينما تقدر أعداد العمالة الوافدة بأكثر من نصف مليون عامل عربي وأجنبي. وهذا يعني أن بالإمكان القضاء على البطالة لو توفرت لدى العاطلين عن العمل والمجتمع الأردني قيم العمل والإنتاج السليمة المتوفرة في الدول الآسيوية التي تعيش حالة ازدهار ونمو اقتصادي متسارع.

إن من المؤكد أن يقود انخراط 200 ألف عامل جديد في العمل وإنهاء البطالة إلى تشجيع أعداد كبيرة من النساء على دخول سوق العمل، وهذا من شأنه إحداث تحولات اجتماعية وثقافية إضافية تساهم في تحرير المرأة وفي زيادة ثقتها بنفسها وتعزيز درجة اعتمادها على الذات. وعلى افتراض أن إنهاء البطالة سيؤدي إلى تشجيع المرأة على القبول بمهام 100 ألف وظيفة إضافية، خاصة وان مساهمتها في قوة العمل الأردنية لا تزال متواضعة جدا وفي حدود 14% من الأيدي العاملة فقط، فان زيادة عدد العاملين بمقدار 300 ألف عامل سيؤدي إلى خفض حالات الفقر في الأردن بنسبة قد تتجاوز 50%. وهذا يعني تحقيق اثنين من أهم أهداف الأجندة الوطنية دون جهد استثماري يذكر: خفض نسبة الفقر إلى النصف والقضاء على البطالة.

المحاور والتحديات

من اجل تحديد الأهداف وبرامج العمل المتعلقة بكل قطاع من القطاعات الإنتاجية والخدماتية المستهدفة، قامت اللجنة العامة الموجهة للأجندة الوطنية بأعداد دراسة علمية هي بمثابة مسح للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة، حددت من خلالها التحديات التنموية والمعوقات المؤسسية والأهداف العامة المنشودة. كما قامت الدراسة أيضاً بتسمية المحاور أو اللجان الرئيسية المكلفة بتعريف الأهداف وتحديد البرامج القطاعية وطرق العمل المطلوبة. وتتميز الدراسة عموماً بالوضوح والصرامة والأمانة العلمية، إذ لم تحاول اللجنة العامة ولا فريق البحث التابع لها إخفاء الحقائق غير السارة ولا التستر على العيوب المتأصلة في المؤسسات الحكومية، ولا إهمال ذكر التحديات الصعبة. وهذا يعكس صدق النوايا وجدية العمل وشفافية الرؤية، ويضع بالتالي على كاهل لجان العمل المختصة مسؤولية وطنية وتاريخية كبيرة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنني اطلعت على الوثيقة الأساسية، والتي منحتني الكثير من الثقة بجدية نوايا الإصلاح، من خلال موقعي المتواضع كعضو في اللجنة المكلفة بإعداد الأجندة الوطنية في مجال التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي.

تلخص الدراسة التحديات التي تواجه مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الأردن في 15 نقطة رئيسية، وفي مقدمة تلك التحديات:

1 - ارتفاع نسبة البطالة والتي تعزوها الدراسة لصغر حجم الاقتصاد الأردني وعدم قدرته بالتالي على استيعاب التدفق السنوي لطالبي العمل الجدد. وتهمل الدراسة هنا ثانية دور الثقافة الشعبية السائدة

في الأردن وفي البلاد العربية الأخرى في غرس القيم السلبية لدى الشباب مثل قيم التواكل والكسل والاعتماد على الغير من ناحية، والابتعاد بهم عن قيم العمل المنتج والمسؤولية والاعتماد على الذات من ناحية أخرى.

2 - ضعف المؤسسات والمشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة وذلك بسبب عدم توفر التمويل اللازم، وتدني المدخرات المحلية، وارتفاع العبء الضريبي وتكاليف النقل والحصول على الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة.

3 - تدني إنتاجية العامل الأردني عامة، والذي لا تختلف إنتاجيته كثيرا عن إنتاجية نظيره في البلاد العربية الأخرى. وتعود أصول هذه المشكلة - كما تشير الدراسة - إلى عدم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالقدر المطلوب، وإلى تدني مستوى تعليم وتأهيل القوى العاملة. أما دور التقاليد والعادات السيئة والقيم المشجعة على إضاعة الوقت والترفع عن الأعمال اليدوية وعن مزاوله المهن التي لا تحظى بمكانة اجتماعية مرموقة فقد تم إهمالها وعدم الإشارة إليها.

4 - مساهمة الحكومة في معظم القطاعات الاقتصادية، ومعاناة هذه القطاعات من ضعف الشفافية والمساءلة، والاعتقاد الشعبي بوجود فساد اقتصادي، وتباين نوعية وحجم الخدمات العامة كالصحة والبنية التحتية بين المناطق المختلفة وانعكاس ذلك سلبا على مستويات المعيشة بالنسبة للمواطنين.

5 - عدم مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية بالقدر المناسب مما يؤدي إلى تدني نسبة القوة العاملة النشطة اقتصاديا قياسا بعدد السكان.

وفي ضوء هذه الأهداف والتحديات التي تواجه مسيرة التنمية المجتمعية الشاملة قامت الدراسة بتحديد 8 محاور رئيسية لتطوير الأجندة الوطنية، كما قامت أيضا بتحديد الأهداف العامة لكل محور وعدد أعضاء اللجنة المكلفة بتطويره. وتتلخص مهام كل فريق بالعمل على ترجمة الأهداف والأولويات التي حددتها الأجندة الوطنية إلى أهداف محورية عامة وفرعية وبرامج عمل ومبادرات محددة، ومؤشرات أداء لتقييم الانجازات في ضوء الأهداف المنشودة. كما طلب من كل فريق أن يقوم بتقدير التكلفة المالية للبرامج والمبادرات المقترحة وجداول زمنية لتنفيذها. وهذا يدل دلالة واضحة على جدية اللجنة التوجيهية وقيامها بتحمل مسؤولية تحديد معالم الطريق لكل فريق حتى لا يضل السبيل وحتى يكون عمله هادفا ومتكاملا مع خطط وبرامج ومبادرات المحاور الأخرى وصولا إلى إستراتيجية وطنية تنموية شاملة. أما المحاور والأهداف التي حددتها الأجندة والتي من المفروض أن توجه مداورات اللجان المختصة فهي:

1. التنمية والمشاركة السياسية ، وترمي إلى توسيع مجال المشاركة السياسية وتعميق الشعور بالانتماء إلى الوطن وتفعيل دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام والثقافة في تحقيق الأهداف التنموية المرجوة.

2. تعميق الاستثمار ورسم إستراتيجية عامة للمشاريع والاستثمارات، وتشجيع الشركات الصغيرة والمبتدئة ودعمها، وتحديد دور الحكومة في مساعدة تلك الشركات وكيفية توفير مصادر التمويل لها، والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسية.

3. العمالة والتدريب المهني، وذلك بهدف تأهيل طالبي العمل وتحقيق التوافق بين المهارات الفنية المكتسبة واحتياجات السوق الحالية والمتوقعة بناء على خطط الاستثمار والتوسع الاقتصادي المتوقع.

4. الخدمات المالية والإصلاح المالي الحكومي، وذلك بهدف تحسين الإدارة المالية في القطاع العام وزيادة المساءلة، وتشجيع المدخرات الوطنية، والاهتمام بتنمية قطاع التأمين والخدمات التأمينية.

5. التشريع والعدل، وذلك بهدف تحقيق استقلال النظام القضائي ونزاهته وزيادة قدراته وكفاءته.

6. رفع مستوى البنية التحتية، وذلك بهدف تحسين مستوى خدمات النقل والمواصلات والمياه والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

7. الرفاه الاجتماعي، وذلك بهدف توفير الخدمات العامة الأساسية كالخدمات الصحية للجميع، وتخفيف حدة الفقر، وتحسين فرص المواطنين للحصول على التأمين الصحي والتأمين ضد البطالة والضمان الاجتماعي.

8. التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي، وذلك بهدف إصلاح التعليم الأساسي والتعليم الجامعي وتعزيز قدرات الثروة البشرية، وتشجيع الإبداع والمبدعين.

من الواضح أن الأهداف العامة والمحاور المختلفة تسعى لجعل معالجة الواقع الاقتصادي والمناخ الاستثماري والترتيبات السياسية والإدارية والقضائية ونظم التعليم والتأهيل المهني والتمويل معالجة شاملة لكل المؤسسات التي من شأنها الإسهام في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في

المجتمع، وزيادة مهارات الأيدي العاملة، وتسهيل المعاملات التجارية وغير التجارية، وضمان العدالة أمام المحاكم، وزيادة المدخرات الوطنية ومصادر التمويل. لكن الدراسة- وكما أشرنا سابقاً- أهملت جانبا هاما من جوانب التنمية: البنية الاجتماعية، والعامل الثقافي.

إن الكثير من القيم الثقافية المتوارثة والأعراف المؤسسية المترسخة في كيان المجتمع العربي عامة كانت من أهم العوامل التي تسببت في الماضي في تعثر خطط التنمية العربية، وإنها قادرة اليوم على حرمان الأجندة الوطنية من تحقيق أهدافها المنشودة. كذلك، تقف الكثير من العادات والتقاليد السائدة، والثقافات الشعبية المترسخة في النفوس، والمواقف السلبية المتنامية في المجتمع العربي عامة والأردني خاصة حجر عثرة أمام كل جهد تنموي هادف، وكل فكر خلاق غير تقليدي، وكل عمل ايجابي ينطلق من المصلحة العامة.

لذا، ودون اخذ البعد الثقافي السائد - التراثي منه والمستورد - في الحسبان، والتعامل معه باعتباره بحاجة إلى إصلاح وترميم وتطوير فإن الأجندة الوطنية ستجد نفسها كغيرها من خطط واستراتيجيات تنموية أردنية وعربية سابقة عاجزة عن تحقيق سوى القليل من أهدافها. إن ضمان نجاح الأجندة الوطنية والذي اعتبره مسؤولية أخلاقية وإنسانية في المقام الأول، يتطلب التعامل بأمانة وجرأة مع البنية الاجتماعية والبيئة الثقافية. وهنا، اقترح على اللجنة التوجيهية للأجندة الوطنية إضافة محورين جديدين لمحاورها الثمانية:

أ. تطوير القيم والمواقف الثقافية. ب. توفير السلامة المجتمعية.

المحاور الغائبة

التنمية المجتمعية هي عملية معقدة وكثيرة التنوع والتشعب، وتشمل النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والترتيبات الإدارية والتشريعية والمالية، والأدوات التكنولوجية، وأنظمة الاتصالات والمواصلات والمعلومات والإدارة، ونظم التعليم والقيم والمعتقدات السائدة، المقدسة منها وغير المقدسة، والمؤسسات المجتمعية الرسمية وغير الرسمية، وطرق التفكير والمواقف والأعراف ذات الصلة المؤسسية. وهذا يجعل الإلمام بكافة نواحي ومتطلبات التنمية المجتمعية هدفا صعب المنال وضربا من الخيال يتعذر على أي فكر أو مؤسسة أو نظام أو دولة أن تتعامل معها بشمولية وفي وقت واحد وبنفس الدرجة من العناية والاهتمام.

لكن التجارب التنموية الناجحة عامة تشير، وبوضوح بالغ، إلى أن شمولية التعامل مع الجوانب الأساسية لحياة الإنسان والمجتمع من ناحية، وقيام الدولة بدور ريادي فاعل في توجيه عملية التنمية وإدارتها من ناحية ثانية هما شرطان أساسيان للنجاح. كما يشير التاريخ الإنساني، وعبر كافة العصور، إلى أن حدوث التنمية المجتمعية وتحقيق التقدم بشقيه المادي وغير المادي جاء نتيجة لحدوث تطورات اجتماعية أدت إلى تطور الثقافة بكل عناصرها ومكوناتها الرئيسية. إذ لم يكن بالإمكان في الماضي، وليس من الممكن في الحاضر تحقيق التنمية الاقتصادية والتطور التكنولوجي دون حدوث تحولات اجتماعية بنفس القدر من العمق والشمولية، وانه ليس بالإمكان حدوث تحولات اجتماعية عميقة وواسعة في غياب التطور التكنولوجي والتحول في نمط الإنتاج الاقتصادي.

وهذا يستوجب في ضوء محاولة تطوير أجندة وطنية هادفة وواعدة، أن نولي متطلبات إحداث التحولات الاجتماعية والثقافية المطلوبة ما تستحقه من عناية، وذلك بنفس القدر من العناية التي توليها الأجندة الوطنية لمتطلبات تطوير النواحي الاقتصادية والسياسية والفنية والتعليمية. إن من الضروري العمل وبجد وإصرار على تطوير البيئة الاجتماعية والبيئة الثقافية السائدة، وذلك بغرض تحويلها من عائق رئيسي يعترض سبيل التنمية المجتمعية إلى أداة مسخرة لخدمة التنمية وتعزيز مكانة الإنسان ورفعة الوطن.

قد يقول البعض إن محاولات تطوير العادات والتقاليد والأعراف والقيم وإحداث تحولات عميقة في البيئات الاجتماعية والثقافية هي عملية صعبة وحساسة وبطيئة إلى حد كبير. هذا صحيح ولا جدال فيه. لكن رحلة الألف ميل تبدأ في كل الحالات والأحيان بخطوة واحدة، ودون اتخاذ هذه الخطوة بالجرأة والوعي والمثابرة المطلوبة، فإن الأجندة الوطنية قد تستكمل رحلة المائة ميل، ولكنها لن تستكمل رحلة الألف ميل. إن مواجهة تحدي البيئة الاجتماعية - الثقافية هو الخيار الأصعب إذا استهدفنا تحقيق التنمية المجتمعية بأبعادها الشاملة، وإن القبول بتلك البيئة على علاتها هو الخيار الأسهل إذا استهدفنا الادعاء بحدوث التقدم من خلال المراوحة في المكان الذي نعيش فيه، بينما نتخلف تدريجياً عن الزمان والعصر، ونبتعد بثبات ومواظبة من منطق العلم والعقل، وبتحاشي متطلبات تحرير الفرد والمجتمع.

لقد كتبت وفي أكثر من مكان، خاصة في كتابي "صنع المستقبل العربي"، أن خروج العرب من الأندلس في السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر كان إيذاناً بخروجهم من التاريخ الحضاري للإنسانية. إذ لم يستطع العرب منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم إضافة أي إسهام حقيقي ذي قيمة في أي مجال من مجالات العلوم الطبيعية أو الإنسانية أو الآداب أو الفنون أو التكنولوجيا أو الفضاء أو حتى القضاء

والتشريع. وبينما كانت أوروبا تخرج تدريجيا من عصور الظلام والعبودية وتعزز إمكانياتها المادية وغير المادية وتحصل شعوبها على حقوقها في الحرية والكرامة والمشاركة السياسية، كانت البلاد العربية والإسلامية عامة تفقد مكانتها الدولية وتدخل عصورا ظلامية أدت إلى تخلف الاقتصاد وإهدار كرامة الإنسان وخنق الحريات وتخلف الفكر والثقافة والمجتمع. واعتقد أن الفشل في تطوير الثقافة العربية وعدم مواكبتها لما تعيشه الشعوب الأخرى من تحولات مادية وغير مادية، اقتصادية وتكنولوجية وعلمية وسياسية كان ولا يزال هو العامل الأهم في تخلف العرب وقبولهم بأنظمة الكبت السياسي والقهر الاجتماعي والتخلف الاقتصادي وفقدان العدالة.

تطوير القيم والمواقف الثقافية

يهدف هذا المحور خلق وتنمية مواقف ايجابية تجاه العمل، خاصة العمل اليدوي، وتجاه العملية التعليمية والوقت والبيئة والدولة والآخر. كما يهدف أيضا إلى العمل على التخلص من بعض العادات السيئة التي تعمل على إضاعة الوقت وإلحاق الضرر بالصحة العامة وتغيير طرق التفكير السلبية، وذلك لان من يفكر سلبا ليس باستطاعته أن يفكر إيجابا.

إن العمل في هذا الاتجاه يتطلب القيام بنقد القيم والعادات والمواقف وطرق التفكير السلبية السائدة بشكل عام، والعمل على تغييرها باستخدام كل الوسائل المتاحة، وبشكل اخص، التربية البيئية والمدرسة والجامعة والجامع ووسائل الإعلام. إن احتقار العمل اليدوي عامة والترفع عن مزاولة بعض المهن والشك في الآخر، خاصة الدولة ونواياها تجاه عامة الناس، وتدني مستوى الوعي الصحي والبيئي والثقافي هي من أهم أسباب الفقر والبطالة وانخفاض إنتاجية العامل العربي وضعف انتمائه للمؤسسة التي قد يعمل فيها وإتقانه لما يقوم به من أعمال. ولقد أدى هذا، بين أشياء أخرى، إلى زيادة الاعتماد على العمالة الوافدة، وهي عمالة ذات إنتاجية أعلى، لكنها لا تشعر بكونها جزءا من المجتمع، وبالتالي لا تشعر بواجب الإسهام في تنميته، بل تسعى لتعظيم استفادتها المادية منه وادخار كل ما يمكن ادخاره انتظارا لموعد الرحيل والعودة للوطن الأم.

وفي الواقع، حين تكون معظم الاستثمارات في قطاع معين أجنبية، وتكون العمالة في مجملها وافدة، وذلك كما عليه الحال في قطاع المنسوجات، فإن الأرقام التي تعكس معدلات النمو الاقتصادي وحجم الصادرات في القطاعات المعنية، تكون وهمية إلى حد كبير ولا تعكس حدوث تنمية حقيقية. إذ بينما يحصل المستثمر الأجنبي على الأرباح، ويحصل العامل الوافد على الأجور، تكون العائدات على الدولة

والمجتمع متواضعة جدا، وبالتالي يضعف إسهامها في خفض معدلات البطالة أو رفع مستوى معيشة الفرد أو تحسين نوعية الحياة في المجتمع وتخفيف الأعباء على الدولة.

إن المشاريع الصناعية التي تقوم على رؤوس أموال أجنبية وتستورد الآلات والمعدات والمواد الأولية من الخارج، وتستخدم عمالة أجنبية تؤدي في العادة إلى خلق مجتمعات صناعية غريبة ومعزولة عن محيطها العام. وهذا يجعل مثل تلك المشاريع عاجزة عن الإسهام بفاعلية في تنمية الاقتصاد الوطني، وغير قادرة على نقل التكنولوجيا الحديثة أو نظم الإدارة المتطورة أو قيم العمل والإنتاج لأبناء البلد المضيف. في دول الخليج العربي حيث تكثر مثل تلك المشاريع يتولى رأس المال الوطني تمويل الصناعات المستوردة والإشراف أحيانا على إدارة عمليات الإنتاج، وهذا يجعل بإمكان أصحاب رؤوس الأموال من المواطنين جني الأرباح والحصول على بعض الفوائد الأخرى، ولكن دون أن تصل آثارها الايجابية إلى عامة الناس.

قبل عقدين من الزمن تقريبا كان المزارع الأردني على سبيل المثال من أفضل المزارعين العرب ومن أكثرهم إنتاجية. لقد كان ارتباطه بالأرض قويا وحبها مميذا، وذلك إلى جانب كونه فخورا بإنتاجه الذي كان يحرص على زيادته وتحسين نوعيته عاما بعد عام. لكن هذا المزارع اختفى كليا، وكأنه انقرض بفعل كوارث طبيعية غير متوقعة وغير معروفة. ولولا وجود المزارع المصري والذي حل محله لكانت الزراعة في الأردن قد أصبحت جزءا من تراث لا يمت لواقع الحياة بصلة. ولقد أدى هذا التطور السلبي إلى سلب المزارع الأردني مهنته وروح التعاون الذي تميز به، والحرص على أن يكون منتجا بالدرجة الأولى وليس مستهلكا، مما جعله يغدو عالة على الغير.

إن من يتابع الإعلانات في الشوارع وعلى صفحات الجرائد يلاحظ قيام البنوك وشركات التلفون النقال في الأردن وفي غيرها من بلاد عربية بتشجيع المواطنين على الاقتراض لقضاء إجازة صيفية ممتعة وشراء الوقت ليتكلم الناس أكثر. وهذا من شأنه إغراق الناس في الديون وحملهم على إنفاق أموال لم يحصلوا عليها بعد ويؤدي إلى إضاعة المزيد من الوقت والمال في أمور ثانوية أو تافهة تضر ولا تنفع. فالكل يعلم أن أحاديث التلفونات تدور أساسا حول الحسد والغيرة، وتلوين سمعة وصورة الآخرين، وتبادل النكات البذيئة والإشاعات الكاذبة، والتواصل مع الجنس الآخر من خلال المعاكسة والملاحقة والإغراء.

توفير السلامة المجتمعية

المحور الثاني الغائب والذي أرى وجوب إضافته لمحاور الأجندة الوطنية هو محور "السلامة المجتمعية" والذي يهدف إلى حماية المواطن، خاصة البسيط والفقير والمسالمة والحريص على البيئة، وذلك من طيش وجهل وعنجهية القوي والعدواني والجاهل. وفي هذا المجال سأقتصر الحديث على دور السيارة والسيارة في تهديد امن المواطن والإضرار بصحته وانتهاك حقوقه وانتهاك حرمان البيئة والقانون.

إن من يتابع دور السيارة والسيارة في حياة مجتمعاتنا العربية وأثرهما على السلامة المجتمعية سوف يدرك بسرعة أن الوطن العربي يعيش حرباً أهلية طاحنة، لكنها غير معلنة، أدواتها الرئيسية هي السيارة والسيارة. إذ بناء على المعلومات المنشورة عن عدد الوفيات التي تعود إلى التدخين في الدول المختلفة من العالم نستخلص أن السيارة تسببت في قتل أعداد من البشر على مدى سنوات القرن الماضي أكثر مما تسببت به كافة الحروب والمجاعات والصراعات الإثنية والدينية، بما في ذلك الحربان العالميتان الأولى والثانية، والمجازر التي ارتكبتها ستالين وهتلر بحق البشرية، وحروب الإبادة الجماعية في العديد من الدول الإفريقية وغير الإفريقية والمجاعات والأوبئة الفتاكة.

إن التدخين وباء لا يلحق الضرر بالمدخن وحده بل وأيضا بصحة غير المدخنين المتواجدين في نفس المكان الموبوء، وبالطعام، وبكافة أنواع الأثاث والمعدات والكتب وحتى الآثار والاعمال الفنية. السيارة هي أكثر الأسلحة فتكا بالإنسان، وضررا ببيئة الإنسان، واعتداء على حرية وصحة ومشاعر الإنسان غير المصاب بوباء التدخين. السيارة هي السلاح الكيماوي الأكثر فاعلية واستخداما بين كافة الأسلحة التي طورها الإنسان عبر تاريخه الطويل على هذه الأرض. ويستعمل هذا السلاح القاسي والفتاك ليس ضد العدو بل ضد اقرب الناس إلى المدخن وأحبهم إلي نفسه، وهم الأولاد والأصدقاء والمحبون والمريدين.

والى جانب الأضرار الصحية والبيئية والنفسية التي يتسبب بها التدخين تقوم السيارة باستنزاف حوالي 10% من الدخل القومي الإجمالي لمعظم الدول العربية، وذلك ثمنا للسيارة، ومن أجل تغطية نفقات العلاج في المستشفيات والمصحات والعيادات، خاصة علاج الأطفال من الأمراض التي يلحقها بهم أبائهم وأمهم المدخنون، وتكاليف خفض الإنتاجية وفرص الإنتاج الناتجة عن تغييب المدخن عن العمل بسبب المرض، ومصاريف العناية بالأسنان والثياب والمعدات المتأكلة والمتعفنة بسبب التدخين. وفي الواقع، يقضي المدخن العادي من الوقت مع السيارة أكثر مما يقضي مع أولاده وزوجته وفي مزاوله عمله، وإن الكثير من موظفي الدولة لا يفعلون شيئا أثناء العمل سوى التدخين، مما يستوجب الاعتراف بان

المهنة الحقيقية لكل واحد منهم هي "مدخن".

قد يقول المدخن إن من حقه أن يدخن وإن التدخين جزء من حقوق ومسؤوليات الفرد وتقع ضمن الحريات الفردية التي يكفلها القانون. وهذا صحيح. لكن المدخن حين يسمح للدخان بالتسرب إلى رئة غير المدخنين فإنه يقوم بالاعتداء على حقوق الغير من الناس، وحين يقوم المدخن بتلويث الهواء وإلحاق الضرر بالأشجار والآثار والأماكن العامة فإنه يعتدي على المال العام، وحين يقوم المدخن بإلحاق الضرر بصحة أبنائه وتعويدهم على التدخين، فإنه يقوم بالحكم على الأجيال القادمة باستمراء وباء التدخين وقصر العمر والتعرض للأمراض الفتاكة كالسرطان، ويسهم في الاعتداء على حرية وحقوق الوطن والمواطن. وحين يضطر المدخن وعائلة المدخن إلى الذهاب إلى المستشفى وشراء الأدوية والتخلف عن العمل فإن المدخن يفرض على غير المدخنين من فقراء وأغنياء، شيوخ وأطفال، أن يدفعوا التكاليف الإضافية للتأمين الصحي والدواء والماء النقي وترميم المباني العامة وبناء المزيد من المستشفيات وغيره.

وهنا، أود أن أتوجه إلى رئيس كل دولة عربية طالبا منه إعطاء هذه القضية ما تستحقه من أهمية واتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من آثار أفة التدخين حرصا على حقوق وحرية غير المدخنين، وحفاظا على البيئة والمال العام، ومن أجل حماية صحة أطفالنا الجسدية والعقلية والنفسية. ومن الإجراءات التي أقترح اتخاذها في هذا المجال:

1. سن وتطبيق قوانين خاصة تمنع التدخين في الأماكن العامة مع فرض عقوبات مالية كبيرة ومتزايدة على المخالفين.
2. إصدار تعليمات لكافة الفنادق والمطاعم والمقاهي والملاهي والنوادي بتخصيص أماكن خاصة بغير المدخنين تكون بعيدة عن خطر السجارة وصاحبها، ومنع التدخين في كافة الأماكن التي تتعامل بالأطعمة والأغذية والأدوية كالمطابخ في الفنادق والمطاعم والبقالات والصيدليات، وأماكن إعداد وبيع اللحوم والأغذية المعلبة، والأماكن التي يؤمها الجمهور باستمرار كمحلات بيع الخضراوات والفواكه والمخابز والملابس والأثاث والعباب الأطفال وغيرها.
3. زيادة أسعار السجائر بما لا يقل عن 100% فورا وبما لا يقل عن 25% في السنة ولمدة 10 سنوات متتالية، واتخاذ قرار بان لا يقل ثمن علبة السجائر في أية مدينة أو قرية عربية عن ثمن نفس العلبة في مدينة نيويورك في أي وقت من الأوقات. إذ ليس من المعقول أو المقبول أن يكون ثمن علبة السجائر الأمريكية في عمان مثلا لا يعادل سوى ربع ثمنها في نيويورك.

إن من الأمور التي لا تعرفها سوى القلة من الناس أن الحكومة الأمريكية تقوم بدعم صادرات الدخان إلى الدول الأخرى وتخصص لهذا الغرض مليارات الدولارات سنويا. ولذا اعتقد انه إذا كانت هناك مؤامرة أمريكية حقا ضد الشعوب الفقيرة، العربية وغير العربية، فإن المؤامرة التي فرحت بها وعشقتها وبلت بها تلك الشعوب وانقادت خلفها بخنوع واستسلام كامل هي التعود على التدخين وحب السيجارة الأمريكية، وهي السيجارة المطعمة قبل تصديرها للشعوب الفقيرة والجاهلة بالآلاف السموم الكيماوية القاتلة، وذلك لضمان إدمان المدخن وتعزيز حظه في الإصابة بالسرطان والموت المبكر.

وحتى لا تتهم الحكومة الأردنية بأنها ترفع أسعار السجائر من اجل فرض المزيد من الضرائب على المواطنين، فأني اقترح أن تودع الموارد الإضافية في صندوق خاص لتمويل برامج ومبادرات الأجندة الوطنية المتعلقة بالسلامة المجتمعية.

إن التدخين عملية انتحار بطيء ولكن مؤكد، رغم ذلك تبدو بعض المجتمعات العربية، خاصة المجتمعات اللبنانية والسورية والأردنية، وقد قررت أن لا تكتفي بالسيجارة، وان تتبنى أداة قاتلة أخرى للإسراع في عملية الانتحار. لذلك وقعت في حب الارجية، لان أجمل الحب "ما قتل". وعلى الرغم من ارتفاع إخطار الارجية، ليس على الصحة فقط، بل وأيضا على نفسية المدخن وأحواله المادية وحياته الاجتماعية والتسبب في انحراف المراهقين والمراهقات، إلا أنني لن أتطرق إلى هذا الموضوع في هذا المكان. ويكفي أن نذكر أن تدخين "نفس" ارجيلة واحد يعادل تدخين 7-10 سجائر ويكلف أكثر من ثمن علبة سجائر كاملة، وان السيجارة والارجيلة والتلفون الخليوي والمخدرات تتسبب اليوم في انزلاق أعداد متزايدة من طلاب وطالبات المدارس والجامعات العربية ببطء، ولكن بثبات وتسارع، نحو الرذيلة.

أما فيما يتعلق بالسيارة وأخطارها على المجتمع فان نظرة العربي لها وكيفية استخدامه لها تجعلها سلاحا قاتلا، وذلك بدلا من أن تكون أداة إنتاجية ووسيلة نقل وانتقال تساهم في تحسين نوعية الحياة وجعلها أكثر متعة. إذ ينظر العربي عموما للسيارة إما كشيء ثمين يمتلكه للتفاخر والتميز عن الغير، أو كلعبة جميلة في يد طفل يستخدمها للمتعة الشخصية ويقوم من خلال ذلك بتحطيمها بالسرعة الممكنة، أو كحصان أو جمل قوي يعبر الصحراء ويعيش حالة تسابق دائم مع قطعان الخيول والجمال المماثلة. وفي كل الحالات، وبسبب الخلفية الثقافية القبلية للعربي عامة، وكونه يعيش في مجتمع يقدر الاستهلاك ويحتقر الإنتاج، يصبح سائق السيارة، بغض النظر عن كونه مالكا أو مجرد أجير، فارسا يتميز ويمتاز عن الغير وينظر إلى عامة الناس، خاصة المشاة، نظرة استصغار. وهذا يقوده إلى الشعور، ودون وعي، بأن له حق الأولوية في المرور متى شاء، والوقوف حيث شاء، وإزعاج الناس باستخدام الزامور والراديو كما يشاء،

وامتلاك الشوارع وحرمان الآخرين من حق السير عليها حتى لو استدعى ذلك أحيانا المرور فوق أجسادهم أحياء.

إن استخدام السيارة على هذا النحو في البلاد العربية جعل السيارة تغدو سلاحا فتاكا يقتل حوالي 50 ألف شخص كل عام. وفي الأردن يتجاوز عدد ضحايا حوادث السير 800 كل عام، حوالي ثلثهم من الأطفال الأبرياء الذي يموتون تحت عجلات سيارات خصوصية وعمومية يقودها مراهقون وأشباه مراهقين وجهلة يقودون جمالهم الحديدية بسرعة واستهتار وغباء. وعلى سبيل المثال تسببت السيارة في الأردن خلال العامين الأخيرين بقتل عدد من الأردنيين زاد عن عدد الجنود الأمريكيين الذين قتلوا في الحرب على العراق خلال نفس الفترة.

عند مقارنة عدد ضحايا السير في الأردن مع مثيلاتها في أمريكا آخذا بعين الاعتبار عدد السكان ونسبة السيارات للسكان، وجدت أن عدد الضحايا في الأردن يعادل 6 مرات عدد الضحايا في أمريكا. إن أسباب ارتفاع عدد ضحايا السير في البلاد العربية عامة كثيرة، وقد يكون أهمها:

1. عدم مواكبة قوانين السير عامة للتطور العالمي في هذا المجال.
2. نقص المعرفة العلمية والخبرة الكافية والثقافة المرورية والمسؤولية لدى المشرفين على تطبيق قانون السير.
3. استهتار السائق العربي عامة، وجهله بقوانين وأخلاقيات السير خاصة، وضعف الوعي لديه بأخطار السرعة، وإيمان الغالبية بأن كل شيء قضاء وقد ر.
4. رضوخ بعض رجال السير للعشائرية والواسطة والمحسوبية والتساهل مع النساء عموما.
5. حصول الكثير من الرجال والنساء في عدة بلاد عربية على شهادات قيادة السيارات باستخدام الوسطة أو الرشوة مما يجعلهم خطرا على أنفسهم وسلاحا جاهزا للاستخدام ضد المجتمع.

قد يقول البعض إننا من المجتمعات النامية وإن أوضاعنا المعيشية وخلفياتنا الثقافية هي من نتاج عصور متخلفة عن عصر الآلة عامة والسيارة خاصة، وأننا لذلك بحاجة إلى وقت كي نتعامل مع السيارة كما يجب. لكن من له خبرة في تنظيم المرور في إمارة دبي يدرك تماما أن بإمكان كل المجتمعات العربية أن تطبق قوانين سير عصرية وإن تحول السيارة من أداة قتل وتحقير للفقراء والمشاة عامة إلى أداة إنتاج وتواضع تحترم حق الغير وتتعاطف مع الفقراء والمشاة. إن حياة الناس مقدسة، وإن على المجتمع أن

يعترف بذلك وأن يحترم حق الناس في حياة آمنة من خطر السيارة، وان يرفض رفضا باتا أن يكون للسيارة حقوقا تتجاوز حقوق البشر.

مبادرات وبرامج ثقافية

إن من يستعرض تاريخ خطط ومشاريع التنمية في البلاد العربية يلاحظ نجاح كل الخطط في تحديد أهدافها الإستراتيجية وفشل غالبية برامجها في تحقيق الحد الأدنى من أهدافها الفعلية. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى سهولة إصدار البيانات وإبداء حسن النوايا واستخدام النظريات وتحليل المعلومات بكفاءة من ناحية، وصعوبة ترجمة الخطط والأهداف والنوايا الحسنة إلى برامج عمل على أرض الواقع من ناحية ثانية. ولهذا جاءت الورقة الهامة التي أعدتها اللجنة التوجيهية للأجندة الوطنية لتركز ليس فقط على الأهداف الإستراتيجية العامة بل وأيضا على أهمية البرامج العملية والمبادرات الجديدة والخلاقة.

وإسهاما منا في هذا التوجه أقدم، وبتواضع، عدة مبادرات عامة يتعلق معظمها بمجال التعليم والاقتصاد. ولقد انطلقت في رسم هذه المبادرات من فكر يرى التنمية المجتمعية عملية اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية شاملة ومعقدة، تتداخل عناصرها مع بعضها البعض، وتؤثر في بعضها البعض، وتعتمد على بعضها البعض. وفي الواقع، قمت بإعداد غالبية هذه المبادرات قبل انضمامي لعضوية اللجنة المكلفة بإعداد الأجندة الوطنية لقطاع التعليم والتعليم الجامعي والبحث العلمي، حيث كتبتها في كتاب جديد باللغة العربية صدر في عام 2014 تحت عنوان "التنمية المجتمعية المستدامة".

محو الأمية الثقافية

تستهدف هذه المبادرة تعويد طلبة المدارس والجامعات على القراءة والاطلاع على آراء فكرية وفلسفية وعلمية واجتماعية مختلفة، وذلك من اجل تحريرهم من قيود الأفكار والفلسفات والايديولوجيات الجامدة التي عفا عليها الزمن والتي يحول التعلق بها دون استيعاب روح العصر، ويقود الإيمان بها إلى تحويل عقول أبناءنا إلى سلة مهملات لزيغ التاريخ ونفايات التراث، وجعلها مرتعا للفكر التأمري والإشاعات العدمية. إضافة إلى ذلك، تستهدف هذه المبادرة إنقاذ الأجيال القادمة من الأمية الثقافية التي تعاني منها الأغلبية الساحقة من خريجي الجامعات العربية ومن أساتذة المدارس والقيادات التقليدية وغالبية العاملين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية في البلاد العربية. كما أن من شأن هذه المبادرة، في حال تطبيقها كما سيتم إيضاحه، خلق ما لا يقل عن عشرة ملايين وظيفة في البلاد العربية

خلال السنوات الخمس الأولى من تطبيقها.

تفقد جلالة الملكة رانيا العبد الله اليوم واحدة من أهم وأنبى حملات التوعية والتعليم التي تستهدف محو الأمية في الأردن وفي الوطن العربي. ولقد صرحت جلالته بان الوطن العربي بحاجة لخلق 50 مليون وظيفة على مدى السنوات العشر القادمة لاستيعاب الداخلين إلى سوق العمل، وان محو الأمية من شأنه تأهيل أعداد كبيرة من هؤلاء ومساعدتهم على إيجاد وظائف مناسبة والعيش حياة كريمة.

إن تعليم القراءة والكتابة هو، وبلا شك، الوسيلة الوحيدة لمحو الأمية، لكن الأمية في هذا العصر لا تنحصر فقط في غير القادرين على القراءة والكتابة، بل وتشمل أيضا عديمي أو ضعيفي المعرفة بالأمور الثقافية والتكنولوجية والعلمية. وهذا يعني أن هناك أمية قراءة وأميه ثقافية وأميه تكنولوجية وأميه علمية وغيره. إن تعلم القراءة والكتابة هو المفتاح الذي يقود - في حالة استخدامه - إلى التغلب على أمية القراءة، لكن التعود على القراءة هو الوسيلة الوحيدة للقضاء على الأمية الثقافية والأمية التكنولوجية. وفي حالة عدم التعود على القراءة، وهذا ما يحصل فعلا بالنسبة للأغلبية الساحقة من خريجي المدارس والجامعات العربية، فان البعض من أولئك الخريجين يعودون مجددا إلى حظيرة الأمية بعد سنوات قليلة من التخرج، وتقع غالبية الآخرين في فقص الأمية الثقافية والأمية التكنولوجية، وهذه تقودهم في العادة إلى الجهل بحقائق العصر، والى الابتعاد عن روحه، والى الفشل في الحصول على أدوات التعايش معه. وفي الواقع، ليس بالإمكان إصلاح التعليم الابتدائي والثانوي دون رفع مستوى خريج الجامعة، وذلك لان الجامعات هي التي تغذي المدارس وتدريب أساتذتها ليقوموا بتدريس المواد العلمية والثقافية والتكنولوجية والنفسية. وتتطلب هذه المبادرة أن تصبح القراءة، أي قراءة كتب خارجة عن المواد الدراسية المعتادة، جزءا من المقررات الدراسية الرسمية. وبالتحديد تنص هذه المبادرة على:

أ - أن يكون على تلميذ المدرسة الابتدائية قراءة كتابين كل عطلة صيفية، على أن يقوم التلميذ بتلخيص كل كتاب وتقديمه لمربي الصفوف في بداية السنة الدراسية التالية. وتقوم لجنة وطنية مؤلفة من أساتذة ومربين ومثقفين وإعلاميين بتحديد 5 كتب مختلفة لكل صف من الصفوف الابتدائية تغطي مجالات علمية وأدبية وثقافية متنوعة، حيث يترك للطالب حق اختيار اثنين منها لقراءتها وتلخيصها.

ب - أن يكون على تلميذ المدرسة الإعدادية قراءة 3 كتب كل عطلة صيفية على أن يقوم التلميذ بتلخيص كل كتاب وإبداء رأيه فيه. وتقوم اللجنة الوطنية المختصة بتحديد 8 كتب مختلفة لكل صف من الصفوف الإعدادية ليختار التلميذ ما يناسبه منها، على أن تكون تلك الكتب أكثر تنوعا وعمقا من الكتب

المقررة على تلاميذ المدارس الابتدائية.

ج - أن يكون على طالب الثانوية قراءة 4 كتب كل عطلة صيفية مع القيام بتلخيصها وتحليلها ونقدها. ويختار الطالب تلك الكتب من بين 10 كتب تحددها اللجنة الوطنية المختصة.

د - أن يكون على كل أستاذ جامعي أن يختار 3 مراجع أساسية على الأقل لكل مادة من مواد العلوم الاجتماعية والإنسانية التي يقوم بتدريسها.

إن تطبيق هذه المبادرة في الأردن وحده من شأنه أن يحقق قفزة هائلة في سوق الكتاب الأردني حيث من المتوقع أن يصل إلى 20 مليون كتاب في السنة الأولى، وتمكين هذا السوق من النمو بمعدل لا يقل عن 15% سنويا ولعشرات السنين القادمة. ويعود النمو السنوي المرتفع في سوق الكتاب إلى عدة أسباب منها: نمو السكان المطرد، وتعويد الطلبة على القراءة منذ الصغر. إذ إن تعويد الصغار على القراءة من شأنه أن يؤدي إلى إدمان حوالي 10% منهم سنويا على القراءة والمطالعة، وتشجيع، وأحيانا اضطرار بعض الآباء والأمهات على القراءة كي يساعدوا أبناءهم وبناتهم ويتابعوا ما يقرؤون. وهذا من شأنه أن يحول بعض الآباء والأمهات إلى قراء مواظبين. ومع التوسع والنمو المتواصل في سوق الكتاب سيكون بالإمكان تنشيط صناعة الكتب في الأردن وخلق ما لا يقل عن 20 ألف وظيفة إضافية في السنة الأولى، وصولا إلى خلق ما يزيد عن 80 ألف وظيفة على مدى السنوات العشر الأولى، أي ما يكفي لخلق فرص عمل جديدة لامتناس ما يزيد عن 10% من الداخلين إلى سوق العمل الأردني خلال نفس تلك الفترة. ومن ميزات هذه المبادرة، التي أعتقد أنها لا تقدر بثمن، أنها لن تكلف الدولة فلسا واحدا. كل ما هو مطلوب من الدولة هو اتخاذ قرار بجعل القراءة الهادفة مقررا دراسيا أساسيا كغيره من المقررات الدراسية.

وفي حالة تطبيق هذه المبادرة في كافة الدول العربية، وهو ما أرجوه وأتمناه، فإن سوق الكتاب العربي سيقفز إلى حوالي 1,2 مليار كتاب في السنة الأولى، مما يؤدي إلى خلق ما لا يقل عن 1,2 مليون فرصة عمل جديدة، تتزايد بمعدل 15% في السنة على الأقل، ليصل مجموع الوظائف الإضافية خلال العشر سنوات التالية إلى حوالي 4 مليون وظيفة، أي ما يقارب 10% من فرص العمل المطلوب خلقها لاستيعاب الداخلين إلى سوق العمل العربي خلال نفس تلك الفترة.

خدمة المجتمع والبيئة

تهدف هذه المبادرة إلى الإسهام في تغيير نظرة الشباب إلى العمل اليدوي، والى التعرف على أوضاع

الفقراء وحالة المجتمع بوجه عام، والى التقرب من البيئة والاهتمام بها. وتدعو هذه المبادرة بالتحديد إلى:

أ - أن يكون على طالب المدرسة الثانوية أن يقضي ثلاثة أسابيع خلال العطلة الصيفية التي تسبق سنة التخرج من المدرسة في عمل تطوعي في إحدى الجمعيات الخيرية التي تعمل في خدمة المجتمع عامة أو في مساعدة الفقراء أو حماية البيئة خاصة، كجمعيات العناية بالحيوان والطبيعة، وجمعيات محو الأمية والعناية بالمرضى وكبار السن وغيرهم، وأن يقدم تقريراً مفصلاً عن تجربته وعن انطباعاته ومدى تأثير التجربة في مواقفه وحياته.

ب - أن يكون على طالب الجامعة العمل في جمعيات خدمة المجتمع أو البيئة بمعدل أسبوع كل سنة، ومثلها في مؤسسة ذات علاقة وطيدة بموضوع تخصصه، وأن يقدم بحثاً حول تجربته واستنتاجاته.

ج - أن تخصص كل مدرسة ثانوية وكلية جامعية يوماً في السنة يطلق عليه اسم (يوم المجتمع) يقوم الطلبة خلاله بزيارة أحد الأحياء الفقيرة أو القرى أو الغابات أو الحدائق العامة حيث يقومون، كل حسب هواياته وخبراته، بمساعدة الناس في إصلاح بيوتهم وما لديهم من أجهزة كهربائية وإلكترونية ودهان الأبواب والشبابيك وتنظيف الشوارع والحدائق وغيره، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة وبالتعاون مع الشركات والجمعيات المهتمة بخدمة المجتمع، على أن لا يقدم الطلبة أية مساعدات نقدية أو مادية للناس سوى ما يتعلق بالتعليم والقراءة من كتب وأجهزة كمبيوتر قديمة وخلافه.

إدارة المشاريع الاستثمارية

تهدف هذه المبادرة إلى تدريب أكبر عدد ممكن من طلبة المدارس الثانوية والجامعات على إدارة بعض المشاريع الخدمية أثناء الدراسة، وتشجيع أعداد أخرى على ممارسة الأعمال اليدوية إثناء وجودهم في المدرسة والجامعة. وتدعو هذه المبادرة بالتحديد إلى:

أ - قيام المدارس الثانوية بتحويل بعض النشاطات الخدمية فيها، خاصة خدمات المطاعم والمواصلات والأمن والمكتبات إلى شركات مدرسية يقوم الطلبة أنفسهم بإدارتها وتقديم الخدمات فيها.

ب - قيام الجامعات بتحويل معظم الخدمات فيها كالمطاعم والمواصلات والأمن والعناية بالحدائق والأشجار وتنظيف المكاتب وتصنيف الكتب وخدمة المكتبات وصيانة المباني والمعدات والمجاري والأجهزة الإلكترونية وغيرها إلى شركات جامعية يديرها الطلبة وتستخدم عمالاً وموظفين من الطلبة فقط، على أن تنتقل الإدارة والوظائف إلى طلبة جدد كلما تخرج جيل من المديرين والطلبة العاملين. وهذا

من شأنه تخرج العشرات من الطلبة كل عام ممن هم على أهبة الاستعداد ولديهم الخبرة الكافية والمعرفة العلمية والرغبة لبدء مشاريع جديدة تخلق فرص عمل إضافية لطالبي العمل من ناحية، ومئات الطلبة الذين لا يترفعون عن ممارسة الأعمال اليدوية ويدركون أن العمل، مهما كان نوعه، مفيد ويعود على صاحبه بالنفع والسعادة من ناحية ثانية.

التدريب على البحث العلمي

تهدف هذه المبادرة إلى تدريب التلاميذ والطلبة على استخدام وسائل البحث العلمي وطرق التوصل إلى معرفة الحقائق واتجاهات التطور في مختلف نواحي الحياة. إذ دون بحث علمي لا يمكن لأي مجتمع أن يجيب على أهم الأسئلة التي تتعلق بحياته ومستقبله: من أين جئنا، أين نحن من العالم، إلى أين نسير، وكيف نعيد صياغة واقعنا وبناء مستقبلنا ليكونا أفضل.

البحث العلمي، وخلافا للمتعارف عليه، لا يبدأ في الجامعة، بل يبدأ في رياض الأطفال ويتوسع في المدارس الابتدائية والإعدادية، ويتفرع في المدارس الثانوية، ويتعمق في الجامعات، وينضج في الدراسات العليا، ويصل درجة الإتقان في مراحل التخصص. وهنا اقترح مشروعين كأساس لتدريب الأطفال وطلاب المدارس عليهما ومن خلالهما على ممارسة البحث العلمي.

أ - اعرف حارتك: يهدف هذا المشروع البحثي إلى تشجيع الأطفال وتلاميذ المدارس في كافة المراحل على التعرف على جيرانهم وطبيعة الحياة في الأحياء التي يعيشون فيها وما تحويه تلك الأحياء من مؤسسات وشركات ومدارس ومصانع ومزارع وغيره. ويمكن أن يبدأ هذا المشروع بتحديد 5 - 7 أسئلة للطفل في رياض الأطفال يلقيها على جار أو أكثر من جيرانه ويحاول من خلالها التعرف على علاقة الجار بالحي وسكانه. ومن الضروري أن تبدأ الأسئلة بكلمات متى، لماذا، كيف، وكم، وذلك من أجل تنمية غريزة حب الاستطلاع لدى الطفل وتعويدته على معرفة الحقائق بأشكالها الكمية والنوعية. أما بالنسبة لطالب الابتدائية فإن الأسئلة تتوسع تدريجيا لتصل إلى حوالي 20 سؤالاً وتشمل بعض الجيران وبعض المؤسسات خاصة الحكومية والرسمية كمراكز البوليس والعيادات الطبية والمدارس والمكتبات المتواجدة في الحي. وحين الوصول إلى نهاية المرحلة الثانوية يكون المشروع قد وصل إلى إجراء مسح جغرافي واقتصادي واجتماعي للحي بكامله. والى جانب تدريب الطلبة على أساليب البحث العلمي وتنمية اهتماماتهم بالحقائق المتعلقة بحياتهم، فإن مثل هذه البحوث توفر معلومات جيدة وغير متوفرة حالياً للباحثين والمختصين ورجال الدولة ووسائل الإعلام.

ب - اعرف حياتك الاجتماعية: ويهدف هذا المشروع إلى حث الأطفال والتلاميذ على التعرف على المهن المختلفة وكيفية أدائها ومتطلباتها. ويبدأ هذا المشروع بقيام الطفل بسؤال والديه عن طبيعة عملهما ومدى تمتعهما بما يقومان به وعن هواياتهما ومرافقة من يعمل منهما يوماً كل فصل دراسي إلى مكان العمل ومشاهدة كيف يؤدي الموظفون أعمالهم. وينتهي هذا المشروع مع نهاية المرحلة الثانوية بمسح المهن التي يتعاطاها سكان الحي ووصف طبيعتها وتحليل أهميتها وإحصاء أعداد العاملين فيها وتقدير العوائد المادية منها ومدى أسهامها في خدمة المجتمع.

مبادرات وبرامج تنموية

تهدف المبادرات التالية إلى الإسهام في تطوير التعليم وإدارته على أسس علمية تواكب العصر وتتعايش معه، وتنشيط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتوفير بعض متطلباتها الأساسية إسهاماً في عملية التقدم المجتمعي، وخلق فرص عمل جديدة، والعمل على خلق بيئة اجتماعية واقتصادية وعلمية ذات طبيعة ديناميكية.

إدارة المدارس

تهدف هذه المبادرة إلى إعداد جيل جديد مؤهل علمياً وفنياً لإدارة المدارس بكافة مراحلها، وذلك لضمان حسن سير العمل في مدارسنا العربية وتعويد الطلبة والأساتذة - من خلال المراقبة والمتابعة - على أسس الإدارة السليمة. وضمن هذا الإطار نقترح إقامة كلية جامعية جديدة تمنح درجة الماجستير في علم إدارة المدارس وتقوم بتطوير مهارات الإدارة والقيادة والعلاقات العامة والمبادرة لدى الخريجين، على أن تخصص هذه الكلية في النشاطات التالية:

أ - تدريب المدرسين المؤهلين علمياً ممن يملكون مهارات فنية وصفات خاصة تحدد قواعدها القبول على إدارة المدارس، على أن يكون لديهم خبرة في التدريس لا تقل عن 5 سنوات.

ب - تطوير نظام عصري وعلمي يستخدم التكنولوجيا الحديثة لإدارة المدارس وحفظ السجلات والقيام بتحديثه بانتظام.

ج - تحديث المناهج الدراسية في مختلف مراحل التعليم الابتدائي والثانوي لاكتشاف مختلف المواهب التي يملكها الطلبة والعمل على تنميتها وتطويرها.

وهنا نود أن نلفت الانتباه إلى أن كل طالب يملك موهبة أو أكثر، ولكن تلك المواهب تختلف في طبيعتها وتنقسم إلى مواهب حفظية تمنح صاحبها قدرة غير عادية على حفظ الكثير من المعلومات والقصص والطرائف، ومواهب تحليلية تمنح صاحبها قدرة غير عادية على تحليل المعلومات والدراسات والواقع، ومواهب خلاقية تمنح صاحبها قدرة غير عادية على خلق وابتكار أشياء مختلفة ونظريات علمية متطورة، ومواهب اجتماعية تمنح صاحبها قدرة غير عادية على التواصل مع الناس بسهولة، ومواهب عملية تمنح صاحبها قدرة غير عادية على حل المشاكل والمتابعة ضمن الأطر الثقافية والقانونية السائدة، وغير ذلك من مواهب. وهذا يستدعي إعادة تصميم البرامج الدراسية كي يكون بالإمكان اكتشاف المواهب المختلفة لدى الطلبة وتنميتها.

د - متابعة التطورات العالمية في مجال طرق التدريس والإدارة المدرسية والعمل على أقليمتها وتطبيقها في المدارس العربية.

إن حاجة العالم العربي لخريجي مثل هذه الكلية كبيرة جدا في الوقت الراهن، وذلك لعدم اهتمام العرب بهذا المجال واعتبار الخبرة التعليمية خبرة إدارية. وعلى سبيل المثال، يوجد في الأردن الآن حوالي 4500 مدرسة، وهذا يجعلها بحاجة إلى حوالي 9000 مدير ومساعد مدير. وعلى افتراض وضع خطة لمدة 10 سنوات لإحلال مديريين ونواب مديريين مؤهلين محل المديرين ونوابهم الحاليين، وان حوالي 10% من المدراء يتقاعدون أو يتركون وظائفهم لسبب أو لآخر، فإن الحاجة السنوية للمديرين المؤهلين تكون في حدود 1000 شخص في السنة، ولأمد غير محدود. أما بالنسبة لحاجة البلاد العربية لخريجي مثل هذه الكلية فهي في حدود نصف مليون سنويا ولأمد غير محدود أيضا.

إن الإدارة الجيدة هي الإدارة القادرة على إدارة شؤون الطلبة والمدرسين، وإقامة علاقات ثقة ومحبة فيما بينهم، والقيام بنشاطات غير رسمية وغير أكاديمية لمساعدة الطلبة على تنظيم أوقاتهم ومهاراتهم واكتشاف وتطوير مواهبهم، وتعويد الطلبة على القراءة والتمتع بأوقات الفراغ، والالتزام بخدمة المجتمع وحماية البيئة والعناية بها.

تجميع جهود البحث العلمي

تهدف هذه المبادرة إلى تنشيط البحث العلمي وتعزيز مبدأ التنافسية في الحصول على منح البحث العلمي وإجازات التفرغ للبحث والتأليف. إن من المعروف أن الميزانية المخصصة للبحث العلمي في كل جامعة

عربية متواضعة ولا تكفي للقيام بنشاطات بحثية حقيقية ذات تكلفة معقولة. إضافة إلى ذلك، قلما تضمنت تلك الميزانيات مخصصات للتأليف والترجمة والنشر. لذلك نقترح قيام كافة الجامعات الأردنية العامة والخاصة، بما في ذلك كليات المجتمع، بوضع نصف ميزانياتها المخصصة للبحث العلمي في صندوق مشترك يقوم بتمويل نشاطات مؤسسة علمية جديدة تسمى (المؤسسة الوطنية للأبحاث والترجمة)، على أن تقوم هذه المؤسسة باعتماد نظام خاص لتمويل الأبحاث العلمية، ورسم سياسة حديثة وعادلة للتفرغ العلمي، ووضع برنامجا مدروسا للترجمة والنشر يلتزم بإصدار كتاب في اليوم في المعدل. أما إدارة هذه المؤسسة فنقترح خضوعها لمجلس من الأساتذة والعلماء الذين مارسوا البحث العلمي، وبعض رجال الأعمال الراغبين في المساهمة ماليا في دعم برامج المؤسسة وخططها البحثية. وقد يكون من الأفضل تمويل هذه المؤسسة بطريقة تعتمد مشاركة الجامعات المختلفة على أساس ما لديها من طلبة، وذلك بقيام كل جامعة وكلية بدفع مبلغ من المال يتراوح ما بين 40 - 50 ديناراً سنوياً مقابل كل طالب مسجل في سجلاتها ويقوم بالدراسة فيها. إن من شأن هذه الوسيلة-إذا طبقت في الأردن- جمع ما لا يقل عن 10 ملايين دينار سنوياً، وهو مبلغ لا بأس به لدعم المبادرة المقترحة خلال سنواتها التأسيسية الأولى.

تبادل العمالة العربية

تهدف هذه المبادرة إلى الالتفاف حول بعض العادات والتقاليد والقيم المجتمعية التي تستهين بالعمل اليدوي وتشجع على إضاعة الوقت وتضعف إنتاجية العامل العربي بوجه عام. وهذا من شأنه في حالة تحقيقه خلق عامل جديد يحترم العمل ويقبل عليه ويتمتع برغبة في التعلم والتقدم في السلم الوظيفي ويعمل على زيادة إنتاجيته ودخله باستمرار.

إن العامل العربي عامة، وحيث وجد في وطنه وبين أهله وأبناء عشيرته، يتميز بضعف الإنتاجية والانشغال في مجاملات ومراسم احتفالية واجتماعية تهدر الكثير مما لديه ومما لدى غيره من وقت، وتضع عليه أحياناً أعباء اجتماعية ومالية كبيرة تتجاوز قدراته في الكثير من الأحيان. إضافة إلى ذلك، تفرض بعض التقاليد والأعراف والقيم الاجتماعية المترسخة على الإنسان العربي عامة أن يبتعد عن مزاوله العديد من المهن والإعمال الإنتاجية والخدماتية، وتنتج تلك العادات والتقاليد عادة إلى معاقبته اجتماعياً بطرق مختلفة في حالة قيامه بمزاوله المهن التي يعتبرها المجتمع دونية.

في المقابل، نلاحظ ارتفاع إنتاجية العامل العربي الذي يعيش ويعمل خارج بلده وفي محيط اجتماعي غير محيطه المعتاد بنسبة كبيرة. كما نلاحظ أيضاً أن هذا العامل لا يتردد كثيراً في مزاوله المهن والقيام

بالأعمال الخدمانية التي يعاقبه عليها مجتمعه القروي والعشائري في بلده الأصلي. وهذا يعني أن عزل العامل العربي، بغض النظر عن مؤهلاته العلمية ومعارفه ومهاراته الفنية، عن محيطه الاجتماعي التقليدي من شأنه مساعدة ذلك العامل على التحرر من القيود الاجتماعية والالتزامات (الواجبات) المجتمعية التي تضعف إنتاجيته، وتقوم بإضاعة وقته، وتحرمه من مزاوله بعض المهن، وتضع عليه أعباء مالية إضافية، وتساهم في إبقاء الكثيرين من العاطلين عن العمل في مستنقع الفقر والحاجة.

وعلى سبيل المثال، يتميز العامل المصري الذي يعمل في الأردن بارتفاع إنتاجيته مقارنة بإنتاجية مثيله الذي يعمل في مصر، وبإقباله على مزاوله بعض المهن كحراسة البنايات وخدمة المطاعم وتنظيف الشوارع التي يرفض غالبا القيام بها في بلده لأنها تعتبر دون مستواه الاجتماعي وتقل كثيرا عن مؤهلاته العلمية. وفي الوقت ذاته، نلاحظ أن العامل الأردني الأقل علما وتعلما ومهارات وأحيانا مستوى اجتماعيا من العامل المصري يترفع عن مزاوله نفس الأعمال التي يمارسها العامل المصري في الأردن. لكن هذا العامل الأردني الذي يعاني من هذا المرض الاجتماعي لا يترفع عن مزاوله نفس الأعمال في السعودية أو الكويت أو أمريكا. وما هو صحيح في الأردن ومصر بالنسبة لموقف العامل من بعض الأعمال والمهن صحيح أيضا في السعودية والكويت والمغرب ولبنان وغيرها من بلاد عربية.

لذلك اقترح العمل على عقد اتفاق جماعي بين أكبر عدد ممكن من الدول العربية لتبادل العمالة، بحيث يسمح مثلا بعمل عدد من الأردنيين والسوريين في مصر وتونس والمغرب مقابل عمل المصريين والتونسيين والمغاربة في الأردن ولبنان وليبيا وغيرها من بلاد عربية. إن الأردن يعاني من بطالة قد تتجاوز 15% من الأيدي العاملة لكنها بطالة غير رغبة في شغل الوظائف المتوفرة، وتعاني السعودية من بطالة مماثلة قد تصل إلى 20% من الأيدي العاملة. وهذا يعني أن البطالة العربية عامة من غير الممكن حلها في ظل الثقافات السائدة اليوم، مما يستوجب حلها من خلال هجرة عمالية منظمة وقانونية ضمن إطار عربي مشترك. وحيث أن من شأن الهجرة العمالية كما جاء إيضاحه سابقا رفع إنتاجية العامل العربي بشكل عام، فإن الهجرة العمالية سوف تؤدي أيضا إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي خلق المزيد من فرص العمل وخفض معدلات الفقر والبطالة والحاجة.

إلى جانب ذلك، اقترح أن يمنح أصحاب التخصصات الدقيقة وأصحاب الدرجات العلمية العالية، كالأشخاص الحاصلين على الدكتوراه في العلوم المختلفة، والأطباء والمهندسون والمعرفيون من حملة شهادات الماجستير في الكمبيوتر والإدارة والمحاسبة وغيرها، حرية السفر والإقامة والعمل في كل الدول العربية، بل والتمتع أيضا بحق التنافس الحر للحصول على أية وظيفة شاغرة في مجال تخصصاتهم،

ودون تفرقة على أساس الجنسية. إن مما لا شك فيه أن إنتاجية أستاذ الجامعة الأردني في الكويت مثلا اعلي من إنتاجيته في الأردن، وان إنتاجية الطبيب المصري في لبنان اعلي من إنتاجيته في مصر، وان إنتاجية المهندس الفلسطيني في دولة الإمارات العربية أعلى من إنتاجيته في فلسطين، وان إنتاجية مدير فندق مغربي في تونس اعلي من إنتاجيته في المغرب. وهذا من شأنه أن يحفز كل المعرفيين وأصحاب الشهادات العليا على العمل الجاد وممارسة البحث العلمي ومتابعة المستجدات في مجالات تخصصهم، بما يعود بالفائدة على كل المجتمعات العربية.

وفي الواقع، لقد أدرجت هذا الاقتراح كجزء من إستراتيجية تنمية في كتابي الجديد الذي أشرت إليه سابقا (مراحل التطور المجتمعية (Stages of Societal Development) ليطبق على مستوى عالمي، لان تدويل أسواق المال والاستثمار والتجارة وعولمتها لا بد وان يشمل أيضا تدويل أسواق العمل المعرفي على الأقل.

التنمية المجتمعية

تنطلق الخطط الهادفة عامة من اعتراف أمين مع النفس والغير بأن الأوضاع القائمة غير مرضية أو متأزمة وإنها بحاجة ماسة للإصلاح، وتعي في الوقت ذاته إمكانيات ذلك الواقع المادية وغير المادية وقدرته على التطور والتغير في الاتجاه المطلوب. وعليه، تقوم تلك الخطط بتحديد الأهداف المجتمعية المطلوبة وحشد الإمكانيات المتاحة لتحقيقها، واستخدام أدوات عصرية وعلمية وإنسانية لإصلاح الواقع وتحقيق نقلة نوعية وكبيرة على طريق التنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة. وهذا يعني أن خطط التغيير والتنمية الإستراتيجية تقوم أساسا على ثلاثة عناصر أساسية:

1. تحليل الوضع القائم وتحديد إمكانياته المادية وغير المادية وقابليته للتطور، أي تعريف وتحديد نقطة البداية، بما يعنيه ذلك من مشاكل وصعوبات وقدرات ومعوقات ومحفزات واحتمالات.

2. تحديد الهدف المطلوب، أي تعريف وتحديد المحطة التي يسعى واضعو الإستراتيجية الوصول إليها، وإيضاح مكوناتها الرئيسية.

3. تحديد أدوات وأساليب العمل المنوي استخدامها والتي لا غنى عنها، وذلك من أجل الانتقال من الحالة الراهنة، أي نقطة البداية، والوصول إلى الحالة المطلوبة، أي المحطة المستهدفة.

وهنا لا بد من الاستدراك والإشارة إلى أن المحطة المستهدفة لا تعني إطلاقا حالة جديدة تتصف بالجمود

أو الاستقرار، بل تعني حالة متميزة تتصف بالديناميكية والقدرة الذاتية على مواصلة التحول والسير الدءوب على طريق التنمية المجتمعية المستدامة.

تعتبر الدراسة التي أعدها فريق البحث التابع للجنة التوجيهية للأجندة الوطنية دراسة جيدة، تعرف الواقع الراهن، أي نقطة البداية بأمانة ووضوح، وتحدد الأهداف المنشودة، أي الحالة المستهدفة بشكل علمي مباشر. ولذلك قامت اللجنة بتحديد محاور أساسية وتشكيل لجان عمل مختصة للتعامل مع الأهداف واقتراح المبادرات والبرامج التنفيذية لتحقيقها. وهذا يجعل تلك الدراسة وثيقة في غاية الأهمية ويستحق كل من شارك في إعدادها والإشراف عليها التقدير. لكن الوثيقة تغاضت عن الإطار الثقافي - الاجتماعي الذي يكتنف الواقع ويحدد معالمه، والذي لا يمكن فصل أدوات الوصول إلى الهدف المنشود عنه أو العمل في غيابه.

حين يتواصل العقل مع الواقع، وذلك بهدف تحليله وفهمه والتأثير فيه فإن التواصل يتم دوماً من خلال القناة الاجتماعية الثقافية. وحين يحاول الواقع التواصل مع العقل، وذلك بهدف شرح حاله وتحفيز العقل على إيجاد الحلول لما يواجهه من مشاكل، فإن التواصل يتم أيضاً من خلال نفس القناة. وهذا يعني أنه ليس هناك قناة اتصال مباشر بين العقل والواقع، وأن الرابطة الوحيدة التي تربطهم بعضهم إلى بعض هي القناة الاجتماعية الثقافية. لكن القناة الاجتماعية-الثقافية العربية، بقيمتها الثقافية وعاداتها وتقاليدها الاجتماعية ومواقفها القيمية ورموزها وطرق التفكير السائدة فيها لم تعد صالحة لهذا العصر ولا لأي عصر آخر... إنها قناة لا تسمح للعقل بالتواصل مع الواقع بحيادية ولا تسمح للواقع بالتواصل مع العقل بتجرد، إذ تقوم دوماً بتشويه رسالة العقل للواقع ورسالة الواقع للعقل، وذلك من خلال صبغها بوجهة نظر القائمين على الثقافة وأصحاب النفوذ الاجتماعي وسياسي. إن الثقافة العربية تقادمت بفعل الزمن، وأفسدت بفعل القيم الاستهلاكية المادية والترويجية المستوردة من الخارج، وشوهت بفعل ثقافات الكذب والخوف والعيب والانتهازية والتملق والرياء وفكرة المؤامرة التي أوجدتها نظم وأجهزة القهر السياسي وإيديولوجيات الكبت الاجتماعي، وسلوكيات الجشع الاقتصادي.

نظريات التنمية الاقتصادية

إتجه الجيل الأول من الاقتصاديين الذين اهتموا بقضايا التنمية الاقتصادية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي إلى تعريف التنمية بأنها النمو الاقتصادي، وبالتالي قاموا بتطوير نظريات تدعو إلى التركيز على القطاع الخاص ورفع معدلات الادخار. ويعود السبب في ذلك إلى أن الادخار يؤدي إلى تراكم رؤوس

الأموال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات الاستثمار مما يترتب عليه عادة رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية. كما قام مفكرو ذلك الجيل أيضا بالدعوة إلى تقليص دور الدولة في النشاطات الاقتصادية وإزالة الحواجز التي تعيق حرية التجارة الدولية. ورغم التركيز الكبير على طرق توفير واستثمار رؤوس الأموال، إلا إن بعض الاقتصاديين اهتم بشكل خاص بدور التكنولوجيا والمنظم للعملية الاستثمارية باعتبارهما عوامل مساعدة في تحقيق النمو ورفع الإنتاجية، كما اهتم آخرون بالتعليم واعتباره استثمارا هاما في العنصر البشري وعاملا مساعدا في رفع إنتاجية العامل وفي تكوين وتراكم رأس مال بشري لا غنى عنه لتسريع عملية النمو والتنمية الاقتصادية.

وبوجه عام، اتجه اقتصاديو التنمية الأوائل إلى الدعوة إلى الاستثمار المكثف في البنية التحتية كالطرق والمواصلات والموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، وإلى تطوير قطاع الزراعة باعتبارها خطوات هامة وضرورية على طريق التصنيع والنمو الاقتصادي. وهكذا، يمكن القول إن هذا الجيل من المهتمين بعملية التنمية ابرز أهمية البنية التحتية، أو يطلق عليه "رأس المال الطبيعي"، وقام بإرساء أساس ما أصبح يطلق عليه فيما بعد "رأس المال البشري".

أما الجيل الثاني من اقتصاديي التنمية، والذي ظهر في أواخر الستينات من القرن الماضي واستطاعت أفكاره السيطرة على الفكر التنموي حتى أوائل الثمانينات، فقد اتجه إلى اعتبار الاستثمار الغربي والتركة الاستعمارية التي خلفها وراءه سبب تخلف اقتصاديات العالم الثالث. كما اتجه قادة ومفكرو هذا الجيل إلى تطوير نظرية التبعية والتي تقول بان الاستثمار قام بربط اقتصاديات الدول النامية باقتصادياته وجعلها تابعة للاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي تسيطر عليه الدول الصناعية المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسية. ولذا رأى هؤلاء أن السبيل لتنمية اقتصاديات العالم الثالث يكمن في التحرر من التبعية وفك ارتباط الاقتصاديات النامية بالرأسمالية العالمية.

تقول نظرية التبعية بوجود دول صناعية متقدمة تمثل المركز والقوة المهيمنة اقتصاديا وسياسيا على العالم، ووجود دول نامية كثيرة تعيش في الأطراف، تابعة للمركز اقتصاديا وسياسيا وتكنولوجيا، ومعتمدة عليه وعلى نظامه الرأسمالي العالمي. وحيث إن التبعية - كما قال إيتباع تلك النظرية - تحول دون حدوث التنمية، فإن تحقيق التنمية من وجهة نظر أولئك، أصبح يستوجب التحرر من التبعية أولا وفك الارتباط بالرأسمالية العالمية. وهذا دفع أصحاب نظرية التبعية عموما إلى الدعوة إلى الاعتماد على الذات والبدء بالتصنيع على أساس الإحلال، أي تصنيع المواد والبضائع التي تقوم الدول النامية باستيرادها من الخارج، والاستفادة من التجربة الاشتراكية من التخطيط وتوزيع الموارد الوطنية المتاحة على الاستخدامات الأكثر

أهمية بالنسبة للعملية التنموية. ورغم النجاح المحدود الذي حققته سياسات التصنيع المؤسسة على مفهوم الإحلال، فإن كل الدول التي اتبعت وصفات "نظرية التبعية" فشلت في تحقيق التنمية، كما فشلت في تقليل درجة تبعيتها للاقتصاد العالمي، ونجحت فقط في إهمال قطاع الزراعة، وزيادة المديونية الخارجية، وزيادة درجة التخلف عن الدول المتقدمة من النواحي العلمية والتكنولوجية والمعيشية، وتعميق الفوارق الطبقة في المجتمع.

وبينما كانت تجارب التنمية القائمة على فكر الجيل الأول والثاني من اقتصاديي التنمية تعاني القصور والفشل، كانت تجربة "النمو الآسيوية" تثبت جدارتها وقدرتها على تحقيق النمو والتنمية والتقدم التكنولوجي. ولقد قامت تلك التجربة، والتي قادتها هونغ كونغ وسنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية، على الاستفادة من التجربة اليابانية ومن الفكر التنموي القديم والجديد وتجاوزهما. لقد اتجهت حكومات تلك الدول إلى الاهتمام بقضايا التراكم الرأسمالي والاستثمار المكثف في بناء البنية التحتية وفي رأس المال البشري، ورفضت في الوقت ذاته مبدأ التجارة الحرة وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية. وبينما اهتمت بالصناعة والتصنيع رفضت مبدأ فك الارتباط مع الاقتصاد العالمي، حيث اتجهت إلى التصنيع من أجل التصدير، وليس من أجل إحلال المنتجات الوطنية محل الواردات فقط. ومن أجل تشجيع الاستثمار وضمان النمو الاقتصادي، قامت حكومات تلك الدول بدعوة الشركات متعددة الجنسية ورأس المال الأجنبي إلى الاستثمار في الاقتصاد الوطني، وحماية الصناعات الوطنية من المنافسة. إلى جانب ذلك، قامت الدولة بدور كبير وفعال في عمليات التخطيط والتوجيه الاقتصادي والتمويل للمشاريع الصناعية والتنموية بوجه عام. وفي ذات الوقت اتجهت بقوة إلى كبح جماح الفساد بكافة أنواعه، وإرساء أسس دولة العدالة والقانون، وبالتالي بلورة ما أطلق عليه فيما بعد "رأس المال الاجتماعي"، والذي يعتبر اليوم من أهم عوامل التنمية والنهضة الوطنية.

في ضوء نجاح التجربة الآسيوية، عادت النظريات التنموية القديمة والأفكار الاقتصادية الكلاسيكية إلى الظهور مجدداً بدءاً من أواخر الثمانينات، ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة التصنيع من أجل التصدير إلى سوق عالمي شديد التنافس. ومن أجل تحسين فرص التصدير وتشجيع الاستثمار، دعت تلك الأفكار إلى قيام الدول النامية بتطبيق برامج إصلاح وإعادة هيكلة اقتصادية قامت أساساً على خفض قيمة العملات الوطنية، وخفض العجز في الميزانيات الحكومية، وإلغاء الدعم الحكومي للمواد الغذائية والطاقة، وفتح الأسواق الوطنية أمام التجارة العالمية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وتحسين الإنتاجية عبر عمليات الخصخصة، وفتح الأسواق الوطنية للبضائع الأجنبية. لكن هذه الأفكار، والتي قام البنك الدولي وصندوق

النقد الدولي بفلسفتها وتقنيها وفرضها على الدول النامية، خاصة من كانت تعاني منها من ارتفاع المديونية الخارجية، لم تحقق سوى نتائج محدودة، وتسببت في توسعة فجوة الدخل بين الأغنياء والفقراء وتمركز مصادر القوة والثروة الاقتصادية في يد القلة من الأفراد والشركات.

وفي أعقاب هذه النظريات والأفكار التنموية والتي تعرضت جميعا للنقد بشكل أو لآخر، تبلورت نظرية أكثر شمولية، يطلق عليها البعض إسم "النظرية الاقتصادية الحديثة"، والتي تقوم على مجموعة من الأفكار القديمة والجديدة. وترى هذه النظرية أن التنمية الاقتصادية هي عملية ديناميكية تشمل الأبعاد المادية وغير المادية للحياة المجتمعية، وأنها تقوم على 4 دعائم أساسية هي:

1. رأس المال الطبيعي Physical Capital، والذي يعني البنية التحتية من طرق وسدود ومصادر طاقة ووسائل اتصال ومواصلات.

2. رأس المال البشري Human Capital، والذي يعني الإنسان المؤهل تأهيلا عاليا من خلال التعليم الرسمي وبرامج التدريب المهني و التعلم من خلال الممارسة.

3. رأس المال التكنولوجي Technological Capital، والذي يعني التراكم المعرفي والفني من خلال عمليات البحث والتطوير والاستخدام الأفضل للمعارف والأدوات التكنولوجية الحديثة في مختلف نواحي الحياة.

4. رأس المال الاجتماعي Social Capital، والذي يعني أشياء كثيرة معظمها غير ملموسة من بينها توفر الثقة في المجتمع، وسيادة القانون، وغياب الفساد.

ومن خلال دراساتي ومتابعاتي لخطط التنمية والعادات والتقاليد العربية، الأصيلة والدخيلة، والتفكير مليا في أسباب البطالة والموقف من العمل ومن الوقت ومن الآخر ومن الدولة، وجدت انه لا بد من إضافة عامل خامس هو:

5. رأس المال الثقافي Cultural Capital، والذي يعني توفر المواقف الايجابية من العمل والوقت، وقابلية المجتمع والثقافة الشعبية السائدة للتطور في اتجاه التعايش مع العصر، والقبول بالجديد من الأفكار والقيم ذات البعد العلمي والإنساني، والاعتراف بحق الآخر وحرياته والتسامح معه، وسيادة مبدأ العدالة والمشاركة السياسية.

تعاني المجتمعات العربية عامة من ترسخ بعض العادات والتقاليد والأعراف في بنية الثقافة الشعبية السائدة وتحول تلك العادات والتقاليد والأعراف إلى مؤسسات غير رسمية هلامية الشكل، لكنها فعالة وتكتسب أحيانا قوة تتجاوز قوة القانون، وتلاقي قبولا والتزاما شعبيا على كافة المستويات يصل أحيانا إلى درجة القدسية غير الواعية. وعلى سبيل المثال، يعتبر واجب العزاء في حالة الوفاة امرأ ملزما وله الأولوية على ما سواه من التزامات ومواعيد سابقة. أما واجب التهنة فهو اقل صرامة من واجب التعزية، لكنه أيضا مؤسسة شعبية هامة تساهم مع واجب التعزية بإهدار الكثير من الوقت وتعطيل الكثير من برامج العمل والإنتاج. "العطوة" في حالة حدوث وفاة بسبب حادث مروري أو حادث قتل مثلا هي أيضا مؤسسة شعبية وعرف عشائري يعطل القانون ويعفي القاتل من العقاب في غالبية الأحيان، رغم كونه في الكثير من الحالات سائقا متهورا أو شخصا مخمورا أو مجرما محترفاً، وان تسببه في قتل الآخر كان بسبب الاستهتار بحياة الناس وكرامتهم وحقوقهم. وعلى سبيل المثال، تشير دراسات المعهد المروري في الأردن إلى أن الإنسان يتسبب في وقوع 95 % من حوادث السير. فكرة "المؤامرة" هي أيضا عادة مؤسسية مترسخة في عقول ووعي الجماهير العربية، وهي مؤسسة محبطة للأمال، تضعف الثقة بالنفس وتلقي مسؤولية الفشل، خاصة الفشل الذاتي، على عاتق الآخر أو على الدولة أو على الأجنبي.

إن المتابع لتطور القيم والعادات والتقاليد الثقافية في الدول العربية عامة يلاحظ تبلور وتنامي القيم والعادات السلبية باستمرار، وتراجع أهمية وأحيانا إخفاء وجود القيم الايجابية. كما يلاحظ أيضا تبلور المزيد من المؤسسات الشعبية غير الرسمية على شكل تقاليد تساهم في إهدار الوقت وإلحاق الضرر بالصحة وخفض الإنتاجية ونشر مفاهيم وقناعات الاتكالية والتواكل. الارجيلة مثلا هي اليوم مؤسسة في العديد من الدول العربية ذات آثار سلبية على كل نواحي الحياة والبيئة. وإذا تابعت جدول أعمال وزير أو رئيس جامعة أو عضو مجلس امة أو مدير شركة أو مؤسسة كبيرة في أي بلد عربي، خاصة في الأردن، فانك ستلاحظ أن وقت المسئول موزع بين رعاية نشاطات تقيمها نوادي وجمعيات، وواجبات تقديم التعازي والتهاني، والمشاركة في احتفالات التكريم لأصدقاء ومعارف ومسئولين آخرين أو حضور ولاءم الغداء. وهذا لا يترك للمسئول الوقت الكافي للتفكير في أمور وزارته أو مؤسسته، وبالتالي يقوده في معظم الحالات إلى الفشل في تحمل مسؤولياته والعجز عن القيام بواجباته. ومن المؤسف حقا أن مراسم العزاء والهناء والعطوة والجاهة والرعاية والتكريم والولائم أصبحت بلا معنى وبلا هدف سوى هدف ترسيخ قيم الانتهازية والتملق والتفاخر القائم على إهدار الوقت وإضاعة الأموال. ولقد لاحظت ان المسئول الذي لا يجد أحدا ليكرمه يقوم بتكريم نفسه وإضاعة وقته ووقت ضيوفه وموظفيه على حساب إنتاجية المؤسسة التي يرأسها ومقدرات الشعب ومصصلحة الوطن.

إنني اعتقد أن حصر بعض العادات والأعراف المؤسسية كالتعزية والعطوة والجاهة والتهنئة في نطاق ضيق، والاتجاه إلى محاربة بعضها الآخر كالولائم بلا مناسبة وحفلات التكريم لمن لا يستحق التكريم والرعاية لغير النشاطات الرسمية من شأنه أن يؤدي إلى اختصار الوقت الذي يقضيه الناس في سياراتهم ووسائل المواصلات الأخرى بما لا يقل عن 10 % . وهذا من شأنه توفير نفس النسبة من استهلاك البنزين، وخفض درجة تلوث البيئة، وتوفير حياة العشرات من الناس الذين يموتون تحت عجلات السيارات، وتحاشي المئات من حوادث السير يوميا وخفض تكاليف علاج المصابين وتصليح السيارات المعطوبة. وعلى سبيل المثال، تقدر التكاليف السنوية لإصلاح السيارات في الأردن نتيجة لحوادث السير بحوالي 200 مليون دينار، أي ما يعادل 3% من الناتج القومي الإجمالي. إن إتخاذ مثل هذه الإجراءات من المؤكد أن يوفر على مؤسساتنا الإنتاجية 10% -15% من الوقت الضائع والإنتاجية المهدورة عبثا.

إن إهمال الإطار الثقافي في العملية التنموية قد يسمح لأية خطة وطنية بقطع رحلة المائة ميل، لكنه وبالتأكيد لن يسمح لها بقطع رحلة الألف ميل، والتي لا بد من استكمالها لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. لذا، يصبح لزاما على كل من يعمل في مجال التنمية المجتمعية أن يتعامل مع البعد الثقافي للتنمية بأمانة وشجاعة، لأن ذلك البعد يشكل عناصر البيئة الاجتماعية-الثقافية غير الرسمية والقادرة وحدها على تشييد العقبات وإزالة المعوقات، على تقييد الحريات وتحرير الطاقات، على تكييف الفكر الخلاق وتفعيل العقل العملاق.

د. محمد عبد العزيز ربيع

www.yazour.com